

مركز حمو رايجي



حزب الدعوة الإسلامية في العراق ما بين
المعارضة السياسية والحكم الشيعي.

حزب الدعوة الإسلامية في العراق ما بين المعارضة السياسية والحكم الشيعي.

منصة الطاولة المستديرة للشؤون السياسية - R.T.P.A
مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

14 آيار 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز، و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً ، و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز ، وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

اختلف المؤرخون والباحثون على بدايات حزب الدعوة الإسلامية، فالبعض يذكر التاريخ المتعارف عليه وهو عام ١٩٥٧ والبعض الآخر يذكر بأنه تأسس بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ وهذا ما تحدث به السيد طالب الرفاعي أحد مؤسسي الحزب، إذ قال بأن الحزب كفكرة كانت موجودة منذ نهاية أربعينيات القرن الماضي، وكانت البداية حلقات نقاشية ما بين العلماء وطلاب الحوزة العلمية في النجف عن كيفية درء مخاطر المد اليساري الشيوعي وإرجاع الثقافة الإسلامية الى الواجهة، وعملياً بدأ الحزب بعد عام ١٩٥٨ بطلب من السيد مهدي الحكيم نجل المرجع الأعلى في حينها السيد محسن الحكيم.

كانت تجربة تأسيس حزب الدعوة كصدى واضح للحركات الإسلامية التي تأسست في أربعينيات القرن العشرين، وخاصةً حركة الإخوان المسلمين وتعد كذلك رد فعل على الحركات الأيديولوجية الأخرى كالقومية والشيوعية والبعثية، إذ قبل التأسيس الفعلي كانت هنالك إجتماعات ممهدة لإنشاء الحزب في محافظة النجف وكان من أبرز الحاضرين فيها (السيد مهدي الحكيم /السيد طالب الرفاعي/السيد محمد باقر الصدر/السيد محمد بحر العلوم/السيد هادي الحكيم/السيد مرتضى العسكري وغيرهم)، وكان الاجتماع التأسيسي كما ذكره "علي المؤمن" مؤرخ الحزب في عام ١٩٥٧ في يوم ولادة النبي محمد (ص)، وكان في الاجتماع نواة الحزب الثمانية وهم السادة (طالب الرفاعي / مهدي الحكيم / محمد باقر الصدر / محمد باقر الحكيم / مرتضى العسكري / محمد صالح الأديب / محمد صادق القاموسي / حسن شبر)، وعقد الاجتماع في منزل السيد محسن الحكيم في كربلاء المقدسة، ولكن السيد طالب الرفاعي نفى هذا الكلام وعده كلاماً خاطئاً عن بداية تأسيس الحزب ، وأوعز بأن البداية كانت بين أربعة اشخاص وهم السادة (مهدي الحكيم / محمد باقر الصدر / هاشم الموسوي / مرتضى العسكري) وخامسهم هو بذاته وكان ذلك في عام ١٩٥٨ في محافظة النجف.

كان الحزب يتعارض مع أدبيات الحوزة العلمية التي تؤمن بأن الشيعة عليهم إنتظار إمامهم الغائب ليحكمهم ،

ولا يجوز إنشاء دولة إسلامية دون شروط العصمة والإمامة بالنص والسلالة العلوية الهاشمية في شخص الحاكم ، فهذا الأمر دفع بالسيد محمد باقر الصدر الى كتابة دراسة فقهية لبرهنة شرعية إنشاء حكومة إسلامية في عصر الغيبة، وجعل السيد الصدر الشورى هي الشكل الجائز للحكم وهذا ما تم تضمينه في أول نشرة للحزب ، مما أدى الى إختيار السيد الصدر كفقيهاً للحزب بسبب إجهاداته العلمية الدينية.

وبعد استحصال دعم المرجعية الدينية ومباركتها للحزب وبدء عملهم الفعلي في مجابهة الموجات المعادية للإسلام دعويًا، عمل فقيه الحزب السيد الصدر على كتابة بعض الكتب المهمة لتأسيس أي دولة. إذ كتب "فلسفتنا" كفكر للدولة الإسلامية التي يحلم بإنشائها وبعد ذلك كتب "إقتصادنا" كنقد للمذاهب الإقتصادية الموجودة في تلك الفترة، وكذلك كتب "البنك اللاربوي" و "الأسس المنطقية للإستقرار" كتثبيت واضح لإقتصاد وفكر الدولة الإسلامية المراد إنشائها.

واجهت المرجعية الدينية والحوزة العلمية ضغوط كبيرة بسبب دعمها تنظيمات حزب الدعوة الإسلامية، وهذا ما دفع بالسيد محسن الحكيم الى طلب خروج كلاً من (محمد باقر الصدر / مهدي الحكيم / محمد باقر الحكيم) من تنظيمات الحزب ، وهذا بالفعل ما حدث في بداية الستينات إذ خرج فقيه الحزب ومنظره السيد الصدر من الحزب شكلياً، ولكنه بقي داعماً دينياً وفكرياً للحزب بل كان موجهاً له بالخفاء، فبرر هذا الانسحاب بنظرية "المرجعية الصالحة" التي تمثل القيادة الحقيقية للأمة الإسلامية والحزب ما هو إلا ذراعاً لها، فلا يجب الجمع بين الأثنين في مستوي واحد، وكان لدعوة السيد محسن الحكيم بالانسحاب من الحزب ضماناً لحفظ الحوزة والمرجعية من الاعتداءات المتكررة من السلطة آنذاك ومن الأحزاب الرائجة، وأستمر العمل السري الدعوي الثقافي للحزب حتى استلام حزب البعث للسلطة عام ١٩٦٨.

بدأ حزب البعث بتصفية الحركات والأحزاب المعارضة لمنهجه وأهمها الأحزاب والحركات الإسلامية، كونه حزب علماني لا يهتم للدين في إدارة الدولة بل كان يعادي المظاهر الدينية المختلفة وخاصة الإسلامية ، فعمل حزب البعث على

إعتقال ومطاردة وتهجير العديد من أعضاء الأحزاب الإسلامية ومنها حزب الدعوة الإسلامية، وكانت أول كوكبة من شهداء الحزب من تمت تسميتهم بـ "قبضة الهدى" تم إعدامهم من قبل سلطة حزب البعث عام ١٩٧٤ وهم (عارف البصري / عماد الدين الطباطبائي / عزالدين القبنجي / نوري طعمة / حسين جالوخان) ، وبعد هذه الحادثة أفتى السيد محمد باقر الصدر بحرمة إنتماء طلبة الحوزة العلمية الى حزب الدعوة لتفادي الهجوم على المرجعية والحوزة، وهذا ما جعل السيد الصدر ينقد نظرية الشورى في مبادئ الحزب ويراجع كتاباته الفقهية ليُدخل مبدأ الولي الفقيه فيها بعد ذلك.

بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ والتي قادها السيد روح الله الخميني وأعلن حينها بإنشاء دولة إسلامية، بدأت مرحلة جديدة في فكر وتنظيمات حزب الدعوة الإسلامية ، إذ دعم السيد الصدر هذه الثورة وأرسل برقية تهنئة وبيعة للسيد الخميني تضمنت مباركة الدولة الإسلامية وكذلك العمل تحت جناح الولي الفقيه أينما يريد، وعلى أثرها كتب السيد الصدر كتاب بعنوان "خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء" كان محتواه يتحدث عن حكم الأمة لذاتها ورقابة الولي الفقيه عليها وإرجاع جميع الأمور له، ويُلاحظ من هذا الكتاب تغيير مهم في فكر وأدبيات حزب الدعوة والتوجه من الشورى الى الإلتزام بالولي الفقيه ودولته الإسلامية كنواة لإمتداد كبير، وهذا ما قال عنه السيد طالب الرفاعي بأن السيد الصدر "إجتهد فأخطأ" ويقصد بذلك تسرعه بترجيح مبدأ الشورى على مبدأ الولي الفقيه في الدولة الإسلامية.

وبعد هذا التغيير الواضح في الفكر الشيعي الذي تمثل بتغيير مبادئ حزب الدعوة، تلقى السيد الصدر رد من السيد الخميني يطالبه فيها بالعمل في العراق على نشر مبادئ الثورة الإسلامية وبالتالي فرضها على نظام الحكم البعثي آنذاك ، وكان هذا الرد هو المسبب الرئيسي في إعدام السيد الصدر، إذ عمل على جمع قادة تنظيمات الحزب في المحافظات لمبايعته لقيادة الثورة الإسلامية في العراق وهذا ما حدث بالفعل، وبعد المبايعة عمل على إصدار عدة فتاوى أهمها (حرمة الإنتماء لحزب البعث شكلاً ومضموناً، حرمة الصلاة خلف أئمة الجوامع الغير منصبين من قبل المرجعية في النجف). وعلى أثر هذه الفتاوى تم إعتقاله في حزيران عام ١٩٧٩، ولكن بسبب الضغط الحوزوي

والحزبي بمظاهرات تم إخراجها في اليوم التالي ووضعه تحت الإقامة الجبرية في منزله في النجف.

أثار إعتقال السيد الصدر الحفيظة لدى بعض قادة الحزب مما دعاهم الى تأسيس جناح عسكري تابع للحزب سمي ب "الجناح الجهادي"، لحماية مشروع الحزب الآني في حينها وهو إشعال الثورة الإسلامية في العراق إمتداداً لثورة الولي الفقيه ، وكان للحزب معسكرات تدريب في الأهواز وشمال العراق ولبنان والمؤسس لهذه المعسكرات هو الشيخ حسين الشامي أحد قيادات الحزب، وكانت هذه الخطوة مرفوضة من قبل السيد محسن الحكيم ولكن مباركة من قبل السيد محمد باقر الصدر والسيد مهدي الحكيم.

كانت أول عمليات الجناح العسكرية هي محاولة إغتيال نائب الرئيس العراقي حينها "طارق عزيز" في بغداد عام ١٩٨٠، إذ فشلت العملية هذه وعلى أثرها تم إتخاذ عدة قرارات منها حظر حزب الدعوة الإسلامية وإعدام كل من ينتمي للحزب، كما تم إستهداف فقيهه ومنظر وقائد الحزب حينها السيد محمد باقر الصدر وتم إعدامه هو وأخته آمنه الصدر بتهمة العمالة والتخابر لدول أجنبية.

وبسبب عدم إمتلاك قيادات الحزب الرؤية الواضحة حول النظام السياسي وإدارة الحكم والعلاقات آنذاك ، دخل الحزب في صراعات ومتهاتات كبيرة بعد إعدام السيد الصدر ، فأدى ذلك الى إنشقاقات بعد الإعدام مباشرة عندما طرح قادة الحزب إجراء إنتخابات هي الأولى من نوعها لإختيار مجلس شورى ورئيس مجلس، إذ كان هنالك فريقين الأول من الداعمين للإنتخابات وهم (الشيخ مهدي الآصفي والسيد كاظم الحائري) أما الرافضين لها وهم (الشيخ علي الكوراني و هادي السبيتي) ، وهذه الإنشقاقات أستمرت حتى الآن بجعل الدعوة شقين هما (حزب الدعوة) المؤمنة بالسياسة والإنتخابات والدور الإصلاحي لهم والفقيه من داخل الحزب، وشق (حركة الدعوة) المؤمنة بالثورة والجهاد وإلتزام الولي الفقيه في إيران كقائد للحزب وللدولة الإسلامية.

فكانت لحركة الدعوة عمليات عسكرية كبيرة منها تفجير السفارة العراقية في لبنان عام ١٩٨١ ومحاولة إغتيال أمير الكويت وعدة عمليات في العراق، وأعتبر الفقيه جواد الخالصي أحد قادة الحزب ومنظره بأنها عمليات إجرامية لا تمت لمبادئ الحزب وشروط الجهاد بصلة، كما وصفها غالب الشابندر العضو السابق

في الحزب بأنها عمليات من عناصر منفلة من حركة الدعوة وكذلك عناصر من الحرس الثوري الإيراني ولم يرضى عنها قادة حزب الدعوة , وعلى أثر هذه العمليات كان الإنشقاق الثاني عن حزب الدعوة الإسلامية وبرز "المجلس الأعلى الإسلامي العراقي" بقيادة السيد محمد باقر الحكيم داعماً في هذا المجلس لولايه الفقيه وإيران بالحرب ضد نظام حزب البعث من خلال جناحه العسكري "فيلق بدر"، وكان هذا الإنشقاق بسبب تحفظ أغلب قادة حزب الدعوة في دعم إيران بالصد من العراق بل وحتى تحفظهم في إتباع الولي الفقيه الخميني آنذاك.

بعد "الانتفاضة الشعبانية" في العام ١٩٩١ برزت شخصيات قيادية في حزب الدعوة الإسلامية في المعارضة في الخارج وهما إبراهيم الجعفري وعلي الأديب، إذ عملوا سوياً مع بقية أحزاب المعارضة بالصد من نظام الحكم البعثي , كما إن إبراهيم الجعفري اجتمع مع زلماي خليل زادة وربط توجه الحزب بأمريكا لإسقاط النظام، معاكساً بذلك مبادئ الحزب الرئيسية التي تبنت مناهضة الدول الكافرة وأفكارها المنحلة وتأسيس دولة إسلامية قوية.

عند إحتلال العراق وإسقاط النظام السابق عام ٢٠٠٣ تبنى الحزب آليات ومبادئ غربية للوصول الى الحكم تنافي مبادئ الحزب الأصلية، منها التعاون مع الأمريكان وإتخاذ مبدأ الديمقراطية في إختيار الرئيس العراقي ودعموا هذا المبدأ بقوة , وبرزوا هذه الأفعال بإتخاذ مبدأ دفع الضرر وجلب المصلحة، كما برروا إتخاذ الديمقراطية كنظام للوصول الى الحكم بأنها نظرية متطورة لنظرية الشورى في الإسلام فكلاهما يعتمد على إختيار الشعب للرئيس أو الحاكم الشرعي , فجعل الحزب السيد كاظم الحائري فقيهاً للحزب وولياً للأمر وتم إتخاذ قرار حذف ولاية الفقيه من ميثاق الحزب، لعدم الرجوع الى إيران في قضايا وقرارات الحزب المتخذة كونهم لديهم فقيهمم وهو السيد الحائري.

فشارك الحزب في إنتخابات عام ٢٠٠٦ وحصل على ١٢٨ مقعد في مجلس النواب من أصل ٢٧٥ مقعد، كما إنهم رشحوا نوري المالكي لرئاسة الوزراء عام ٢٠٠٦ وأصبح رئيساً خلفاً للجعفري الذي رفض دعم ترشيحه الحزب، مما دعى ذلك الى إنفصال الجعفري من الحزب وتشكيل تيار خاص به مع بعض القيادات المنشقة من الحزب ,

وفي عام ٢٠٠٧ تم إجتماع الحزب العام وأضافوا بعد الإجتماع منصب "الأمين العام" للحزب والذي تولاه المالكي منذ ذلك الحين وحتى الآن. يختلف حزب الدعوة الإسلامية عن بقية الحركات والأحزاب الإسلامية كونه حزب (فكرا وتنظيما وقيادة) كانت في العراق، على عكس الحزب الإسلامي وحزب التحرير وغيرهم الذين كانوا مرآة لحركة الإخوان المسلمين في مصر، إذ تأسس حزب الدعوة على أسس دينية فقهية تقتضي إقامة دولة إسلامية في إطار الدولة العراقية ولا تتوسع خارج حدودها، ولكن سرعان ما تغيرت هذه المبادئ بسبب الظروف المحيطة في ذلك الوقت وهذا التغير حدث بسبب التهجير القسري لقيادة الحزب وهروبهم خارج العراق، فأصبح الحزب بتنظيمين تنظيم الداخل وتنظيم الخارج، ما جعل الحزب يمر بتحويلات خاطئة أدت الى تزايد الإنشقاقات في صفوفه وتشنت قياداته بمختلف الاتجاهات. فتحول الحزب من شمولي بسعة الإسلام الى عقائدي مذهبي بضيق الطائفة، وهذا التحول قلب حزب الدعوة على نفسه بسبب توسع سلطان قياداته وخاصةً بعد عام ٢٠٠٣. حيث تم توظيف الحزب للتحكم بالسلطة السياسية في البلد.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في، 18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net



07810234002



hcrsiraq@yahoo.com



t.me/hammurabicrss



[hcrsiraq](https://www.facebook.com/hcrsiraq)



[hcrsiraq](https://www.twitter.com/hcrsiraq)



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية

